الباحث

أ. د. سوسن جبار عبد الرحمن

اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية "دراسة تاريخية

Researcher

Prof. Dr. Sawsan Jabbar Abdul Rahman

The discovery of oil in the Kingdom of Saudi Arabia “a historical study”

مجلة آداب كركوك، المجلد (١) العدد (١) السنة اذار ٢٠٢٥

معلومات الباحث

اسم الباحث الأول:

ا.د. سوسن جبار عبدالرحمن

البريد الالكتروني:

dr.sausan10@uokirkuk.edu.iq

رقم الهاتف: ٠٧٧١٤٦٦٧٣٦٧

القسم: التاريخ

الكلية: الآداب

الجامعة: كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية:

اكتشاف النفط . عوامل طبيعية. عوامل الاجتماعية، رسوم الحج

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام: ٢٠٢٥/٢/٢٢

القبول: ٢٠٢٥/٣/١

التوفر على الانترنت: ٢٠٢٤/٣/١

عنوان البحث

اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية "دراسة تاريخية

ملخص البحث

كان الاقتصاد ولا يزال يشكل أحد الأركان الرئيسة في تشكيلة الأمم والدول، فلكل دولة اقتصادها الخاص، الذي يعد جزءاً حيوياً من تكويناتها، ومع أن معظمها ذو صفة اقتصادية، إلاّ أن هناك عوامل طبيعية واجتماعية لعبت دورها في تشكيل ذلك الاقتصاد. كانت المملكة العربية السعودية قد شرعت بإصلاحاتها الاقتصادية منذ بداية نشوئها، وفق ما توفر لديها من إمكانيات مالية، وفي أعوامها الأولى (منذ عام ١٨١٨ وحتى عام ١٩٣٢)، وكانت ذات دخل محدود، فلم يكن لديها موارد مالية مهمة، إذ كان الملك عبد العزيز يتلقى مساعدات ومعونات مالية من بريطانيا، التي قدمت له مساعدات مالية تقدر قيمتها بـ (٢٠) ألف جنيه سنوياً. أما بقية موارد الدولة المالية فكانت تستحصل من (جباية الزكاة)، التي لم تزد مواردها بكل الأحوال عن (١٠٠) ألف جنيه سنوياً، لكن بعد ضمّ الحجاز للدولة السعودية الحديثة عام ١٩٢٧ حصلت المملكة على موارد مالية جديدة، ممثلة بـ (رسوم الحج) وما ينفقه الحجاج من أموال في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فضلاً عن موارد الرسوم الكمركية لموانئ الحجاز، كما وأثّرت الأوضاع الاقتصادية والمالية المضطربة

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

Kirkuk Journal of Arts, Number (1), Volume (1), Year\may\ 2025

Researcher information

Researcher :
Dr- Sawsan Jabbar Abdul Rahman

E-mail:
dr.sausan10@uokirkuk.edu.iq

Phone number: 07714667367

Department: History

College:Arts

University: Kirkuk

Country:Iraq

Key words: The discovery of oil, Natural factors Social factors Hajj fees”

Search information
Search history
Receipt:22/2/2025
Acceptance:1 /3/2025
Online availability:1 /3/2025

college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research

The Title

The discovery of oil in the Kingdom of Saudi Arabia “a historical study”

Abstract

The economy was and still is one of the main pillars in the formation of nations and states. Each country has its own economy, which is a vital part of its formations. Although most of them are economic in nature, there are natural and social factors that played their role in shaping that economy.The Kingdom of Saudi Arabia had embarked on its economic reforms from the beginning of its establishment, according to the financial capabilities available to it, and in its early years (from 1818 until 1932), it had a limited income. It did not have significant financial resources, as King Abdulaziz received Financial aid and assistance from Britain, which provided him with financial assistance valued at (20) thousand pounds annually. As for the rest of the state’s financial resources, they were obtained from (collecting zakat), whose resources in any case did not exceed (100) thousand pounds annually, but after the annexation of Hijaz to the modern Saudi state in 1927, the kingdom obtained new financial resources, represented by (Hajj fees) and what The money spent by pilgrims in Mecca and Medina, in addition to customs duty resources for the ports of Hijaz, has also affected the turbulent economic and financial conditions.

المسار التاريخي لاستثمار النفط السعودي:

المبحث الأول: مرحلة تنافس الامتيازات النفطية (البريطانية . الامريكية)

ترجع البدايات الأولى لمحاولات الشركات الأجنبية لاستخراج واستثمار النفط في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٩٢٢، عندما أوفدت الشركة الشرقية العامة البريطانية المحدودة (The British Eastern And General CateLtd) ممثلاً عنها يدعى (فرانك هولمز Holmes Frank) للتفاوض مع الملك عبد العزيز، من أجل الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الإحساء. وقد تمكن هولمز في ٢ آب / اغسطس من عام ١٩٢٣ من الحصول على موافقة بمنح الامتياز، بعقد اتفاقية بينهما، تُخوّل الشركة الشرقية للتنقيب على النفط واستغلاله. (صوت الطليعة، ٢٠١٢، صفحة ١٢)

وقد تعهدت الشركة بدفع إيجار مقداره (٢٠٠٠) جنيه استرليني، كما خوّل الاتفاق الملك عبد العزيز الحق بإلغاء الامتياز، إذا ما امتنعت الشركة عن دفع الإيجار السنوي المترتب عليها، أو لم تقم بأعمال التنقيب خلال (١٨) شهراً، إلاّ أنّ الشركة الشرقية توقفت بعد مرور سنتين إثر إخفاقها في العثور على النفط، فألغي الامتياز رسمياً عام١٩٢٨ (أبو العلا ، ١٩٦٥، صفحة ٢٤٦)

وفي عام ١٩٣١ وصل المبعوث الامريكي تشارلز كرين (Charless Grane) إلى المملكة العربية السعودية، وقد طلب الملك عبد العزيز بعد مقابلته لـ (كرين) أن يرسل له خبيراً للبحث عن المياه والمعادن في المملكة، وقد استجاب كرين لهذا الطلب وأرسل إلى المهندس الجيولوجي كارل تويتشل (K. Twitchell) الذي كان موجوداً آنذاك في اليمن ، فوصل إلى جدة في نيسان ١٩٣١، وبدأ بتنفيذ مهمته في الحجاز ، فأقترح الملك عبد العزيز على تويتشل، العمل على توفير الاموال اللازمة للتنقيب عن

النفط والمعادن ، وبعد أن حصل على الموافقة التحريرية للتنقيب ، سافر تويتشل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ اقترح على العديد من الشركات الأمريكية للتنقيب عن النفط في المملكة ولم يجد أي اهتمام لها بالموضوع ، لكنه نجح في إقناع مدير شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard oil of California) بالمشروع. (محمد، ١٩٩٨، صفحة ٢٤).

وبناءً على ذلك رجع تويتشل إلى المملكة يرافقه لويد هاملتون (L. Hamilton) ممثلاً عن الشركة المذكورة في كانون الثاني / يناير ١٩٣٣. (محمد، ١٩٩٨، صفحة ٢٦)

وبعد اكتشاف النفط في البحرين في (٣١ مايس / مايو من عام ١٩٣٢) ، شاعت الامال بين شركات النفط بوجود النفط في الإحساء (المنطقة الشرقية من المملكة) ، وقد قررت المصالح النفطية البريطانية التي كانت تمثلها شركة نفط العراق ، مفاتحة الملك عبد العزيز والتفاوض معه مباشرةً ، وإرسال لونكريك (Longrigg) ممثلاً عنها لأنجاز هذه المهمة ، إلاّ أن الوفد الأمريكي ، كان أسبق في التفاوض والحصول على الامتياز ، فقد وصلها في ٢٠ شباط / فبراير من عام ١٩٣٣ ، وباشر مفاوضاته مع الجانب السعودي من أجل الحصول على امتياز النفط (وهيم، ١٩٨٢).

فقد وقّع هاملتون مندوب شركة ستاندارد اول اوف كاليفورنيا الأمريكية والشيخ (عبد الله السليمان : مواليد منطقة القصيم عام ١٨٨٥م ، درس العلوم في كتاتيبها ، سافر إلى الهند وعمل في التجارة ، جاب انحاء البحرين والكويت واستقر في الرياض عام ١٩١١م، وفي عام ١٩٢٦ ، عندما تطورت (مديرية المالية العامة) أصبح أبن السليمان يديرها بنفسه، وهو أول من لقّب بالوزير في المملكة العربية السعودية (أي وزير الملك الخاص)، عندما أصبحت (المديرية) وزارة المالية واصبح وزيراً للمالية

منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٥٣ م ، وهو أول من وقّع على اتفاقيات تنقيب واستخراج وتكرير النفط مع الشركات الأمريكية ، توفي عام ١٩٦٥ (صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٠٨).

وزير المالية السعودي على اتفاقية في ٢٩ مايس / مايو من عام ١٩٣٣ ، وصدر مرسوم ملكي يمنح الامتياز لشركة نفط كاليفورينا الأمريكية لمدة (٦٠) عاماً (صوت الطليعة، ٢٠١٢، صفحة ١٧) ، وقد حصلت الشركة بموجب هذا الامتياز على حق التنقيب في مساحة قُدّرت بنحو (٣٦٠) ألف ميل مربع ، مع أفضلية في الحصول على الامتيازات النفطية المستقبلية في المملكة، وقد تعهدت الشركة بتقديم قرض بمبلغ (٣٠) ألف باون ذهباً أو ما يعادلها ، فضلاً عن مبلغ سنوي قدره خمسة آلاف باون ذهب ، كما تعهدت الشركة بتقديم مبلغ قدره (٢٠) ألف باون ذهباً ، في حالة عدم انتهاء الاتفاق خلال مدة (١٨) شهراً ، وتُعد هذه القروض غير قابلة للاعادة ، بل تستقطع من العوائد فيما بعد ،كما تقوم الشركة عند اكتشاف النفط بتقديم مبلغ قدره (٥٠) ألف باون ذهباً ، وآخر مماثل بعد عام واحد ، على أن يتم استرجاع كلا المبلغين من العوائد (شقير و صاحب ذهب ، ١٩٦٩ ، صفحة ١٩) .

بدأ الخبراء الأمريكيون عملياتهم الاستطلاعية في منطقة جبيل (شمال مدينة الدمام في منطقة الإحساء على الخليج العربي)، وفي أيلول / سبتمبر عام ١٩٣٣، بعد أن أسست شركة كاليفورنيا صاحبة الأمتياز، شركة كاسوك (C. A. S. O. C) (California Arabian Standard Oil Co) لغرض استغلال منطقة الامتياز المتفق عليها ، وقد قام عمال الشركة بحفر عدة آبار دون أية نتيجة ، ألاّ أنّ النفط اكتشف هناك بكميات قليلة ، فمنذ عام(١٩٣٥. ١٩٣٧) قدر إجمالي انتاج النفط بنحو(٨٥.٠٠٠) برميل ، وهو ليس بالمستوى الأنتاجي المشجع للاستثمار، حتى تمَّ اكتشاف أول بئر تجاري في منطقة الدمام (شرق المملكة تقع على ساحل الخليج

العربي) ، وذلك في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر من عام١٩٣٨ (العبيد ، ١٩٨٤، صفحة ٢٩).

ويشار إلى أنه منذ عام ١٩٣٦ ، اشتركت شركة تكساس الأمريكية مع ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (صاحبة الأمتياز) في ملكية (كاسوك) فأصبح لها نصف أسهمها ، وبعد اكتشاف النفط في المملكة بكميات استثمارية ، شرعت العديد من الشركات (الألمانية والايطالية واليابانية) ، وشركة نفط العراق(البريطانية) إلى جانب شركة نفط كاليفورنيا (الأميركية) بتقديم عروضها إلى الحكومة السعودية للحصول على امتيازات نفطية في بعض المناطق السعودية الأخرى ، ويبدو أن ثقة الملك عبد العزيز بشركة كاليفورنيا قد سهلت لها النجاح في عقد اتفاقية جديدة وذلك في ٣١ مايس / مايو من عام ١٩٣٩ ، وتمَّ بموجبها توسيع مساحة الامتياز الأصلي بمقدار (١٢٨٠٠٠) كيلومتراً مربعاً ، فأصبحت مساحة الأرض الاجمالية التي شملها الامتياز (٧٠٤٠٠٠) كيلو متراً مربعاً ، وضمت إليها المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت (بيربي ، ٢٠٠٣، صفحة ٦٩) ، (كرم ، ٢٠٠٣ ، صفحة ١٥) كما أصبحت مدة الاستثمار بموجب الامتياز السابق (٦٦) عاماً (أبو العلا ، ١٩٦٥، صفحة ٢٤٩) .

وفي ٣١ كانون الثاني / يناير من عام ١٩٤٤، استبدل اسم الشركة ستاندرد الكاليفورنية العربية للزيت (كاسوك) باسم جديد عرفت به لاحقاً وهو أرامكو (A. .R A. M. C. O.) أي شركة الزيت العربية . الأمريكية (The Arabian American Oil Company).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واجهت أرامكو صعوبات مالية كبيرة بسبب المشاريع الضخمة التي تقوم بها ، لذلك أقدمت على طلب مساعدات مالية من شركتي ستاندرد أويل أوف نيوجرسي (Standred Oil of Newgersey) وسوكوني فاكوم (Socony Vacum) ، واضطرت عام ١٩٤٨ إلى بيع بعض حصصها لهاتين

الشركتين لتصبح ملكية أسهمها موزعة بين الشركات الأربع وتوزعت النسب كالتالي : شركة ستاندرد وكاليفورينا بنسبة ٣٠./ ، وشركة تكساس بنسبة ٣٠./. ، وشركة ستاندرد نيوجرسي ٣٠./. ، وشركة سكوني فاكوم بنسبة ١٠./ (أبو العلا ، ١٩٦٥، صفحة ٢٥٠). لم يكن شحن النفط السعودي من مصافي رأس التنورة التابع لشركة أرامكو كافياً، فقد كانت الطاقة الاستيعابية لهذا الميناء من البواخر قليلة، فضلاً عن بعد المسافة بين الدول المستهلكة له في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ارتأت (شركة أرامكو) أن تأخذ باقتراح الكابتن كارتر (Carter) مدير مكتب (بترول الجيش والبحرية الأمريكي)، الذي يقضي بمد أنابيب حقول الانتاج إلى البحر الأبيض المتوسط (مراد ، ١٩٨٧ ، صفحة ١٣٢).

وتم انشاء شركة خاصة تابعة لـ (أرامكو) في تموز/ يوليو ١٩٤٥ لغرض إنشاء المشروع، وهي شركة التابلاين (A. P. L. I. N. E.T) (Trans Arabia P. Peline) أي (شركة خطوط الانابيب عبر البلاد العربية) (حبيب ، ١٩٧٥)، وفي ١١ تموز / يوليو من عام ١٩٤٧ ، تم توقيع اتفاقية لمد خط الأنابيب عبر البلاد العربية ، بين الشركة الجديدة والحكومة السعودية ، واستطاعت شركة (التابلاين) الحصول على قرض بقيمة (١٢٥) مليون دولار ، بدعم عدد من البنوك الأمريكية لتنفيذ هذا المشروع (صحيفة أم القرى، ٢٤ صفر ١٣٦٩ هـ . ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٩ م.) .

أصبح النفط السعودي قريباً من الأسواق الأوربية بنحو (٤٥٠٠) كيلو متراً، إذ اكتسب أهمية أكبر في الأسواق العالمية، ومما لا شك فيه أنّ المشروع قد فتح للمملكة العربية السعودية العديد من الفرص والمجالات الضرورية في إحياء المنطقة الممتدة على جانبيه وتحضرها، فقد حفرت العديد من آبار الماء، مما ساعد على استقرار

السكان البدو بإنشاء القرى والمراكز وتوفير الخدمات الضرورية لهم (شقير و صاحب ذهب ، ١٩٦٩ ، صفحة ٩٨) .

لم تكن شركة (أرامكو) الشركة الوحيدة العاملة في المملكة العربية السعودية فقد حصلت شركتا (باسفيك Pacific) و (سنترن أويل كوربوريشن Corporation Centern oil) الأمريكية والتي سميت فيما بعد باسم جيتي (Jeytey) على امتياز المنطقة المحايدة والتي كانت قد تنازلت عنها شركة (أرامكو) عام ١٩٤٨، إلاّ أنّ اهتمام الشركات النفطية بـ(المنطقة المحايدة) تزايد بعد اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية والكويت ،إذ أن طبيعتها الجيولوجية لا تختلف عن طبيعة الأرض الجيولوجية في كلتا الدولتين ، لذا تنبأوا باحتمال اكتشاف النفط فيها وبكميات تجارية وقد نجحت حكومة المملكة في الحصول على أفضل الشروط عن امتياز (شركة الباسفيك الأمريكية) والتي كانت مكسباً لها حينذاك، قياساً باتفاقيات الدول المجاورة وكذلك اتفاقيات (أرامكو) ، فبموجب اتفاقية ٢٠شباط / فبراير من عام ١٩٤٩، حصلت المملكة العربية السعودية على مبلغ (٩.٥) مليون دولار مقدماً ، كما وافقت الشركة أن تدفع للحكومة السعودية ريعاً مقداره (٥٥) سنتاً أمريكياً عن كل برميل من النفط الخام تنتجه من (المنطقة المحايدة) ، وتعهدت الشركة فضلاً عن ذلك ، أن تدفع لحساب المملكة العربية السعودية (٢٥./.) عن أرباحها من النفط المصدر، مع نسبة (٢٠. /.) عن أرباحها من المنتجات النفطية المكررة في (المنطقة المحايدة) (Mejoher، ١٩٤٢، صفحة ٣٥٩).

توزعت استثمارات (جيتي) النفطية على مساحة خمسة آلاف كيلومتر مربع، يقع نحو (٨٠. /.) منها في المناطق اليابسة والبقية في المناطق المغمورة، وقد بدأ البحث

عن النفط في الأراضي اليابسة من (المنطقة المحايدة) في آذار / مارس ١٩٤٩، كما نجحت هذه الشركة في اكتشاف النفط لأول مرة في حقل (وفرة) عام ١٩٥٣، وبدأ الانتاج منه عام ١٩٥٤م. (Mejoher، ١٩٤٢، صفحة ١٦٧)

واشتمل امتياز شركة (جيتي) حتى عام ١٩٧٥ على ثلاثة حقول، وبلغ عدد الآبار المنتجة فيها (٢٩٨) بئراً تعمل بالضخ الميكانيكي، وعشرة آبار تعمل بالتدفق، والنفط المنتج من هذه الآبار تتراوح كثافته ما بين (١٨ . ٢٥) ونسبة الكبريت فيه ما بين (٣.١٠) إلى (٤.٦٠. /.) من الوزن أما المصفاة التابعة لهذه الشركة فهي (مصفاة ميناء سعود) (مجلة ديارنا والعالم ، ١٩٧٨، صفحة ٢٨).

علاقة شركات النفط بالعمالة المحلية:

على الرغم من أن أهداف شركات النفط الاجنبية الحاصلة على الامتيازات في المملكة العربية السعودية تتمثل باستثمار النفط ، إلاّ أن من شروط العقد تقديم الخدمات الفنية الضرورية لعمالها وتدريبهم،ليكونوا مؤهلين لأن يحلوا محل العمال الأجانب لاحقاً وقيادة دفة العمل بعد انتهاء عقود الامتياز ، فقد استطاعت شركة (أرامكو) تدريب أعداد كبيرة من العمال السعوديين على انواع من المهن المهمة ، فضلاً عن تعليم اللغة العربية للعاملين الأجانب والانكليزية للعاملين السعوديين ، كما قدمت العديد من الخدمات لعمالها ولأبناء المنطقة الشرقية ، شملت الخدمات الصحية والتربوية والخدمات الأخرى ، كما اضطلع قسم الشؤون العربية (داخل الشركة) بالقيام بالعديد من الدراسات التاريخية والجغرافية والاقتصادية وتقديمها للحكومة السعودية ، فضلاً عن المساعدات اللازمة في العديد من المجالات الضرورية للبلاد ، رغم التفرقة الظاهرة للشركة في التعامل بين العمال الأجانب والعرب من حيث الأجور والامتيازات والمكافآت (جورج لنشوفسكي، ١٩٦١ ، صفحة ١٣٩).

ومع أنّ الشركة تعاني من مشاكل عدة ، منها توفير واعداد العمال السعوديين القادرين على إنجاز المهام الشاقة في الشركة والراغبين للعمل في الشركة ، فبالنسبة للعمال السعوديين ، فإن الازدهار التي شهدته المملكة ، بفضل عائدات النفط ، أدى إلى تنوع مجالات العمل أمامهم ، مما جعل من الصعب اجتذابهم للمساهمة في عمليات التنقيب عن النفط وحفر الآبار الجديدة ناهيك عن افتقار الشركة إلى ذوي الخبرات الذين تؤهلهم للعمل في الشركة ، لذلك لجأت الحكومة السعودية إلى افتتاح العديد من المدارس الصناعية لإيجاد جيل سعودي متخصص في العلوم المتعلقة بالنفط وشؤونه ، وتوّجت هذه المحاولات بإصدار مرسوم ملكي في ١٩٦٣ م يقضي بإنشاء (كلية البترول والمعادن) وربطها إدارياً (السبيعي ، ٢٠٠٦ ، صفحة ١١٧) بـ (وزارة البترول والثروة المعدنية).

وعلى الرغم من استمرار حاجة (أرامكو) إلى الخبرات الجديدة، نظراً للتوسع السريع الحاصل في المشاريع الصناعية، وزيادة إنتاج الزيوت، فقد اضطرت (أرامكو) إلى التوجه نحو الدول الأوربية والولايات المتحدة من أجل استقدام الكوادر البشرية المتخصصة، ونظراً لصعوبة استخدام الأجانب من الدول المختلفة، فقد لجأت الدوائر المعنية للشركة إلى تقديم عروض مغرية من حيث المرتبات والتسهيلات التي يمكن للعاملين معها الحصول عليها، وذلك من أجل اجتذاب المتخصصين والخبراء في الشؤون النفطية.

واجهت الشركة ما تعتقد معوقات ، ناجمة عن قيود الحكومة السعودية المفروضة على الشركة وتعاملاتها وأنشطة موظفيها (الغربيين) ، وذلك فيما يتعلق بمنع تعاطي المسكرات وممارسة العادات والطقوس النصرانية وحظر قيادة السيارات على السيدات، ولاسيما بعد نقل إدارة الشركة من نيويورك إلى الظهران ١٩٥١، وبناءً على طلب الحكومة السعودية ، فقد سايرت الشركة رغبات الحكومة في تطبيق هذه القيود ، مع

ما في ذلك من تأثير على معنويات الموظفين الأجانب، فالشركة أدركت أنّ أهم عامل في نجاحها هو تفاهمها مع الحكومة السعودية (فيني ، ١٩٦٠ ، صفحة ١٠٠).

وعلى الرغم من ذلك ، فقد أسهمت شركة (أرامكو) ، بمركزها وعبر تقنيتها المتطورة واستثماراتها ، إسهاماً مباشراً في التحولات التي شهدتها المملكة العربية السعودية ، فقد نجحت الشركة في اكتشاف مخزون من المياه الجوفية في عدد من مناطق المملكة ، وشيّدت عدداً من المشاريع الضخمة بفضل المساعدات التقنية التي قدّمتها ، والتي اشرفت عليها في بعض الأحيان إشرافاً مباشرا وساهمت في انشاء عدد من شبكات الري ، والطرقات ، والأعمال الفنية، والموانئ ، والسكك الحديدية التي تجتاز وسط شبه الجزيرة العربية ، أما في مجال نشاطها الخاص ، فقد شيّدت (أرامكو) منشآت نفطية عملاقة ، ووظفت قوى عمالية محلية بلغت ما بين (٢٠ . ٢٥) ألف عامل ، وبلغ عدد الموظفون العرب العاملين في الشركة نحو (١٥) ألف ، وشيّدت المجمعات السكنية لإسكان الأوربيين والأمريكيين مدناً حديثة في (الظهران) و (الدمام) و (رأس تنورة) و (القطيف) ، وبدأ تأثير نمط حياتهم يشيع في انحاء المملكة كلها ، حتى وصل الحجاز على الرغم من الحواجز الاجتماعية . الدينية ، وقد أدّى نشاط (أرامكو) على وجه الخصوص إلى ظهور شركات ، ومؤسسات تجارية وطنية ، سرعان ما تجاوز بعضها الأطار الذي كان مقتصراً عن كونه وكالات للشركات الأجنبية الضخمة ، وكان هذا بفضل جهود (أرامكو) ، وإلى زيادة حجم العائدات النفطية التي بلغت نحو (٨٠./.) من دخل الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية (فيني ، ١٩٦٠ ، صفحة ١٠٤).وبذلك اعتمدت المملكة العربية السعودية على موارد وطنية عبر (شركة أرامكو)، التي كانت تحتكر النشاطات المتعلقة بالإنتاج وما قبله (الاستكشافات والتطوير والانتاج)، ومع أن وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية هي التي تسن السياسات والتشريعات العامة، إلاّ أن شركة (أرامكو) كانت

تعمل كمؤسسة مستقلة، وتتم إدارتها بالأساليب التي تدار بها الشركات العالمية الأخرى (فيرادو لادوسيت ، ٢٠٠٧ ، صفحة ١٨٢) ،

اصبح لنشاط (أرامكو) ، تأثير كبير في الاقتصاد السعودي ، ولا سيّما بعد أن وسّعت الشركة من عملياتها الاستخراجية في البحث عن حقول نفطية جديدة وعملت على زيادة أعداد وإنتاج هذه الحقول، ولقد تمخض عن منح الحكومة السعودية المزيد من الامتيازات الأجنبية ، دخول الرساميل والخبرات الفنية الأمريكية ، وغيّر مجرى تاريخ الاقتصاد العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص، وفتح الاقتصاد العربي باب الاستثمار في منطقة شرق السويس وبشكل واسع أمام تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان بداية النهاية للهيمنة البريطانية في الخليج العربي ، إذ أنّ الأخيرة لم تسمح للولايات المتحدة بدخول مناطق نفوذها فحسب ، بل وسمحت لها بالسيطرة على أكبر مكامن الطاقة في العالم (وهيم، ١٩٨٢ ، صفحة ٢٤).

المبحث الثاني . مرحلة الامتيازات النفطية الأخرى

١ . الأمتياز النفطي (الياباني):

بعد استعادة اليابان انشطتها الإقتصادية (بعد تخلصها من آثار هزيمتها في الحرب العالمية الثانية)، أصبح النفط مصدراً هاماً للطاقة في تحديث اليابان، ففي عام ١٩٥٨ . ١٩٥٩، بلغت استيراداتها من النفط الخام والمنتجات النفطية أربعة أضعاف مما كانت عليه في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، وغدت منطقة الخليج العربي تشكل مركز جذب للاستثمارات اليابانية من أجل الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة.

ولدعم هذا الاتجاه في الحصول على امتياز النفط، أسس (تارو ياما شيتا) ومجموعة من رجال الأعمال اليابانيين في حزيران / يونيو ١٩٥٦ (شركة البترول

اليابانية المحدودة)، وقد قام (شيتا) بأول زيارة للملكة العربية السعودية في شباط / فب راير١٩٥٧م، بهدف الحصول على امتياز نفطي هناك، وأجرى محادثات أولية مع كبار المسؤولين النفطيين في المملكة (الخفجي، ١٩٨٦، صفحة ١٧).

وقد جرت هذه المفاوضات في مرحلة كان ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز مستاءً من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أفصح عنها بصورة جلية خلال زيارته للولايات المتحدة، عام ١٩٥٨، وقد انتقد سياستها تجاه البلاد العربية، على الرغم من مصالحها الحيوية هناك، وكان الطريقي المسؤول عن النفط والمشهور بانتقاداته لأرامكو، هو الذي تولى المفاوضات مع الشركات اليابانية (نصر، ١٩٦٨ ، صفحة ١٨٢). فكانت مناسبة مشجعة لعقد الامتياز، حين طالب (شيتا) رئيس شركة الزيت العربية المحدودة ، بالتنقيب عن النفط ، واستجابت الحكومة السعودية ووافقت على دراسة طلب الامتياز ، ويعود ذلك للجهود الشخصية التي بذلها (شيتا) ،لأجل ان تمارس الشركة اليابانية نشاطها في المنطقة، وابدى رجال الأعمال اليابانيون موافقتهم على عقد الامتياز في ١٩٥٧ ، وأرسلت الحكومة السعودية مبعوثاً لها إلى الكويت للعمل المشترك من أجل منح الامتياز الذي يشمل (المنطقة المحايدة) المغمورة السعودية . الكويتية ، وذلك في كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٧م ، وتم توقيع العقد بين الحكومة السعودية وشركة النفط التجارية اليابانية المحدودة في العاشر من كانون الثاني / يناير من عام ١٩٥٨ مع الشركة العاملة (شركة الزيت العربية المحدودة) ،وعلى أثر ذلك أحيلت إليها جميع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها بموجب العقد المذكور من لدن الشركة الأم إلى شركة (البترول التجارية اليابانية المحدودة) ، ونجحت في حزيران / يونيو ١٩٥٨ في الحصول على موافقة شيخ الكويت على منحها الامتياز ، ونصّ العقد على أن النفط المنتج في منطقة الامتياز ، يعد نفطآ منتجاً بالتساوي بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت باعتبارهما

شريكتين ، مناصفةً في الموارد الطبيعية النفطية في (المنطقة المحايدة) (نصر، ١٩٦٨ ، صفحة ١٨٤).

وأهم ما يلاحظ في عقد هذا الامتياز، هو مشاركة الدولتين المضيفتين (السعودية والكويت) في رأس مال الشركة اليابانية بنسبة (١٠. /.) لكل منهما، كما أصبح من حق الدولتين المضيفتين تعيين ثلث أعضاء مجلس الإدارة للشركة، وأن تكون مراقبة الشركة اليابانية عن طريق تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلين للدولتين المضيفتين للشركة، وأن يكون نصيب السعودية (٥٧. /.) من الأرباح، ونصيب الكويت (٥٧. /.) ولم تحصل الموافقة على إعفاء الشركة من دفع ضريبة الدخل للدولتين ، وتعهدت الشركة اليابانية بعدم بيع انتاجها للدول المعادية ، وأن يتم تقدير الأرباح على أساس الانتاج والتسويق معاً ، وأن تدفع الشركة لشيخ الكويت ريعاً سنوياً قدره (مليون ونصف المليون) دولار يضاف إليها (مليوناً) آخر عند استخراج النفط وخمسة ملايين دولاراً عندما يصل الانتاج إلى (٥٠) ألف برميل ، وهو مشابه للامتياز مع المملكة العربية السعودية، مع اختلاف طفيف في توزيع العائدات والريع السنوي ، وأبدت الشركة استعدادها لإعادة النظر في نصوص الامتياز إذا ما حصلت إحدى دول منطقة شرق السويس على نسبة أعلى من النسبة المنصوص عليها في الامتياز (مراد ، ١٩٨٧ ، صفحة ٨٩). بدأت الشركة اليابانية باستخراج النفط في (خور المفتح) على بعد (٣٣) كيلو متراً شمال منطقة الخفجي ، مباشرةً بعد توقيع اتفاقيتي الامتياز بين عامي (١٩٥٧ . ١٩٥٨) ، وقد شيّدت عليها المرافق الخدمية المساعدة في الانتاج والشحن والمكاتب والسكك الحديدية وغيرها من المنشآت التي تستند عليها عمليات استخراج النفط المتطورة ، كما وسّعت الشركة من الوحدات السكنية لإيواء موظفي الشركة منذ عام ١٩٦٣ ، وتحولت بذلك إلى مدينة صناعية متكاملة ، تطل على ميناء صغير وجسر يربطها بمقر المرافق الخدمية ، وشملت أنشطة الشركة

مساحة تقدر بأكثر من ثلاثة ملايين قدم مربع ، شيدت فيها شبكات متكاملة لخدمات الكهرباء والهاتف والماء والطرق العامة وأماكن الاستراحة وأحياء سكنية للعزاب وشبكة صحية للتخلص من مياه المجاري ومستشفى ووحدات سكنية للأسر العاملة شملت (٤٨٦) بيتاً يسكنها الموظفون المتزوجون ، من الفنيين ومن المراتب العليا والمتوسطة ، وكذلك موظفو الحكومة المقيمون في الخفجي (فاسيليف، ١٩٨٦ ، صفحة ٤٠٤).

استخرجت شركة النفط العربية المحدودة (اليابانية) في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ النفط في بئر رقم (خور المفتح) بعمق (١٦٠) متر، وقدّرت أنتاقه بمليون برميل يومياً أي (٣٦٠) مليون برميل سنوياً، وقد تمَّ إنتاج نوع من النفط عالي الجودة، تبلغ كثافته النوعية (٢٦.٩) درجة يحوي على (٢.٧. /.) من حامض الكبريت، ووسعت الشركة نطاق نشاطاتها، شملت حفر (٢٠) بئراَ نفطياً منتجاً يبلغ متوسط انتاجها خمسة آلاف برميل، كما باشرت الشركة بحفر (٣٠) بئراً نهاية عام ١٩٦٤، لتزود اليابان بعشرة ملايين برميل من النفط أي ما يعادل (٣٠. /.) من مجموع حاجة اليابان، لأن انتاج آبار اليابان لا يعادل سوى (٣. /.) من مجموع كمية استهلاكه واحتياطي النفط في الحقول اليابانية المنتجة ثلاثة ملايين برميل فقط أو خمس كمية الطلب السنوي على النفط، ويشار أنّ الطلب العالمي على النفط سجّل زيادة هائلة من (١٩٥٩ . ١٩٦٠)، وذلك بسبب تزايد عدد السيارات والبواخر، واستعاضة الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن الكهرباء بالمحروقات، والتطور الهام في الصناعات الرئيسة كالحديد والصلب والمواد الكيمياوية وانتاج الطاقة الكهربائية، فكانت اليابان تستورد ٩٠. /. من خامات النفط. (جورج لنشوفسكي، ١٩٦١ ، صفحة ١٢٢).

وكانت الشركة العربية اليابانية قد اكتشفت النفط بكميات تجارية عام ١٩٦١، ولاسيما بعد اكتشاف حقل الخفجي، وبلغ أول انتاج هذا الحقل في العام ذاته (٣.٧١٧.٠٠٠) برميل ليرتفع عام ١٩٦٢ إلى (٣١.٨١٧.٠٠٠) برميل، وبلغت

حصة خزينة المملكة العربية السعودية منه (١٤.٣٠٠.٠٠٠) دولاراً (نصر، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٤) .

وكما تم اكتشاف حقول أخرى من الشركة، وهي حقول الحوت عام ١٩٦٣، وتوسعت منطقة امتياز الشركة عام ١٩٧٥، وشملت حقلين بلغ عدد الآبار فيهما (١١٣) بئراً، وتراوحت كثافة النفط المنتج ما بين (٣٢.٢٩)، ونسبة الكبريت فيه ما بين (١.٨. ٢.٨٥ /.) من الوزن (مجلة ديارنا والعالم ، ١٩٧٨) أما المصفاة التي شيدتها الشركة فهي مصفاة الخفجي (شقلية ، ١٩٧٨، صفحة ٢٤).

٢ . الامتياز النفطي (الفرنسي):

شرعت المملكة العربية السعودية باتخاذ اجراءات جديدة في تطوير عقود النفط، ففي نيسان / ابريل ١٩٦٥م، وقّعت المملكة اتفاقاً مع (الشركة المساعدة لإدارة البترول) والمعروفة باسم (اوكسيراب Auxirap)، واسمها بالفرنسية (اوكسيلييز دي لاريجي اوتونوم دي بترول ((Auxiliaire de Large Autonom de Petrole

أعلنت بنود هذه الاتفاقية ، وكان لها أصداء واسعة في المحافل النفطية العالمية ، بوصفها أفضل اتفاقية نفطية (شقير و صاحب ذهب ، ١٩٦٩ ، صفحة ١٢٦) ، فقد نصّت اتفاقية (اوكسيراب) على (٧٣) بنداً، وحُررت باللغتين العربية والانكليزية ، وبموجبهما منحت حكومة المملكة العربية السعودية شركة (اوكسيراب) رخصة متفردة لاستكشاف النفط والتنقيب عنه في ثلاث مناطق سعودية واقعة في البحر الأحمر على مساحة تبلغ (٢٦) ألف كيلو متر مربع، وحددت مدة التنقيب في هذه الاتفاقية بـ (عامين) ، ويتوجب على شركة (اوكسيراب) خلالها الإيفاء بالتزاماتها، وفي المقابل فإنّ المملكة توافق على تمديد رخصة الاستكشاف والتنقيب لمدة ثلاثة أعوام أخرى إذا طلبت الشركة ذلك (سلامة، ١٩٨٠، صفحة ٣٦٣) .

لقد حددت اتفاقية اوكسيراب مدة الاستثمار، وفق هذا الامتياز، بـ (٣٠) عاماً، ونصّ على وجوب تأسيس شركة سعودية خلال ستة أشهر من تاريخ منح الامتياز (الاستغلال)، وأن يعرض الأكتتاب على حكومة المملكة العربية السعودية بنسبة (٤٠./.) ، كما أوجبت الاتفاقية أن تحتفظ الأسهم السعودية وأسهم الشركة بحق تصويت متساوٍ في مجلس إدارة الشركة ، ونصّ مقدماً على أن (المؤسسة العامة للبترول والمعادن في المملكة) التي تمثل الأسهم السعودية والتي تحدد شكل التعاون بينها وبين أسهم الشركة الفرنسية ، وتعهدت (اوكسيراب) بأن تدفع للمملكة خلال شهر واحد من تاريخ سريان الاتفاقية مبلغ (نصف مليون) دولار ، كما تعهدت الشركة بأن تعلن وتنشر الأسعار لكل مركز تصدير ، وأن تكون الأسعار المعلنة منصفة وعادلة ، وأن تؤخذ بعين الاعتبار الأسعار السارية أو السائدة في منطقة الخليج العربي ، كما تضمنت الاتفاقية استحقاق حكومة المملكة العربية السعودية في الحصول على منتجات نفطية عينية ، فقد ضمنت لها الحق في الحصول على مشتقات نفطية لسد احتياجاتها السنوية للاستهلاك المحلي بمبلغ مخصوم منه (٥./.) من الأسعار المعلنة، كما حرمت الاتفاقية على الشركة أن تبيع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أية منتجات أو مشتقات نفطية حصلت عليها من (منطقة الامتياز) إلى أية جهة أجنبية معادية أو غير صديقة للمملكة ، أو إلى أي من رعايا أو مواطني تلك الجهة ، وعلى أن يتم إعطاء الأولوية في شراء المنتجات والمشتقات النفطية المستخرجة من أي حقل انتاجي تنشئه داخل المملكة إلى المستهلكين المحليين ، كما أوجبت الاتفاقية على الشركة حق استخدام موظفين وعمال سعوديين في إدارة عملياتها ، على أن لا يقل عدد الموظفين السعوديين عن (٧٥./.) داخل المملكة وعن (٣٠. /.) خارجها وعند انتهاء الاتفاقية تصبح جميع ممتلكات (صاحبة الامتياز)، سواء كانت في منطقة الامتياز أو في باقي

أراضي المملكة العربية السعودية، أو خارجها، منقولة كانت أو ثابتة، ملكاً للمملكة العربية السعودية (سلامة، ١٩٨٠، صفحة ٣٦٥) .

ويُلاحظ أنّ الاتفاقية كرّست مبدأ (المشاركة) الكاملة بين كل من حكومة المملكة العربية السعودية وشركة (اوكسيراب)، بعدما كانت امتيازات استثمار النفط السابقة بعيدة عن هذا المبدأ، وعلى الرغم من تمتع شركة (اوكسيراب) بمزايا عديدة، إلاّ أنها أنهت أعمالها لعدم عثورها على اكتشافات نفطية بكميات تجارية (السبيعي ، ٢٠٠٦ ، صفحة ٧٦).

شهدت المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية واجتماعية للمدة، وقد أتت هذه التحولات أُكلها بفضل اكتشاف النفط في المملكة واستثماره بشكل تجاري، فنتج عنه فوائض مالية وزيادة في العوائد النفطية، التي استثمرت في تطوير البُنى التحتية داخل المملكة العربية السعودية محققة بذلك نقلة نوعية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن القول أنّ المملكة العربية السعودية حققت تطورات اقتصادية واجتماعية ملحوظة خلال مدة الدراسة، إلاّ أن مما يُؤخذ على هذه التحولات هو الاعتماد الكبير على مصدر حيوي للطاقة والاستثمار ممثلاً بـ (النفط)، حيث كان وما يزال المكون الأساسي في نهضة المملكة، وهذا ما يُؤثر سلباً على أحداث هذه التحولات مستقبلاً أذا ما اعتمدت المملكة على العوائد النفطية فقط دون تحريك وتنشيط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى.

المراجع

أحمد رمضان شقلية . (٢٢ آذار , ١٩٧٨). صناعة تكرير النفط في أقطار الخليج العربي . ، مجلة الخليج العربي ، صفحة ١٢٢.

الخفجي. (٧ محرم, ١٩٨٦). استعراض لسير الأعمال في شركة الزيت العربية. مجلة الخفجي ، صفحة ٧٦.

جاسم محمد كرم . (٢٠٠٣). تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المحاذية لها. الكويت : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (٢٩) ، العدد (١١١) .

جان جاك بيربي . (٢٠٠٣). جزيرة العرب أرض الإسلام المقدسة وموطن العروبة وأمبراطورية البترول . الرياض: مطبعة الرياض.

جورج لنشوفسكي. (١٩٦١). البترول والدولة في الشرق الأوسط . بيروت : ترجمة : نجدة هاجر ، وإبراهيم عبد الستار ، ط ١ .

خليل علي مراد . (١٩٨٧). تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (١٩٤١ . ١٩٤٧). البصرة: جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

دافيد هـ فيني . (١٩٦٠). بترول الصحراء. بيروت: مطبعة دار الكتب.

صحيفة الشرق الاوسط. (٢٤ مايس, ٢٠٠٨). صحيفة الشرق الاوسط. تم الاسترداد من . www Wikipedia . org

صحيفة أم القرى. (٢٤ صفر ١٣٦٩ هـ . ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٩ م.). النفط السعودي. صحيفة أم القرى، ٤.

صوت الطليعة. (٢٠١٢). قصة الاحتكارات البترولية في الجزيرة العربية . بيروت: مطبعة الصفا.

طالب محمد وهيم. (١٩٨٢). التنافس البريطاني . الأمريكي على نفط الخليج العربي . بغداد: دار النهضة العربية.

عبد الرحمن عبد الكريم العبيد . (١٩٨٤). هذه بلادنا . الجبيل . ماضيها وحاضرها . الرياض: بدون مكان نشر.

عبد الله ناصر السبيعي . (٧ مايس, ٢٠٠٦). مواقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه شركة أرامكو. مجلة الدارة، صفحة ٦٥.

عزيز محمد حبيب . (١٩٧٥). العالم العربي من الخليج إلى المحيط. السعودية.

غسان سلامة. (١٩٨٠). السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٤٥ . دراسة في العلاقات الدولية . بيروت: على الموقع الألكتروني www . Faculty . ksu . Sa. تم الاسترداد من غسان سلامة ، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٤٥ . دراسة في العلاقات الدولية ، (بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ٣٦٣ ؛ " النفط في المملكة العربية السعودية.

فاسيليف. (١٩٨٦). تاريخ العربية السعودية. موسكو ، ١٩٨٦ .

فوزية صابر محمد. (١٩٩٨). محاولات الهيمنة الامريكية على نفط الخليج العربي ١٩١٤-١٩٩٠. الكويت: الموقف الثقافي.

فيرادو لادوسيت . (٢٠٠٧). " صناعة النفط والغاز في المملكة العربية السعودية " ، في ، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج . الإمكانيات والقيود. دبي: مطابع الامارات.

مجلة ديارنا والعالم . (١٩٧٨). قراءة للإحصائيات البترولية السعودية لعام ١٩٧٧. قطر : ، السنة (٣) ، العدد (٣١).

محمد لبيب شقير ، و صاحب ذهب . (١٩٦٩). وثائق ونصوص اتفاقيات البترول في البلاد العربية. القاهرة: مطبعة النهضة.

محمود طه أبو العلا . (١٩٦٥). جغرافية شبه جزيرة العرب. القاهرة: دار النهضة العربية.

نصر السيد نصر. (١٩٦٨). محاضرات في جغرافية البترول العربي . القاهرة: جامعة الدول العربية.

المصادر الاجنبية

strateglc – Som Political – Saudi Arabia's Vital Link to the west)" 1942 Mejoher(1- Helmut U.S.A, .and tribal aspects of the Transa rabian Pipeline (TAP) in the stage of Planing October

References

1) Ahmed Ramadan Shaqlya. (March 22, 1978). Oil refining industry in the Arabian Gulf countries. Arabian Gulf Magazine, page 122.
2) Khafji. (Muharram 7, 1986). A review of the business progress of the Arabian Oil Company. Al-Khafji Magazine, page 76.
3) Jassim Muhammad Karam. (2003). Dividing the neutral zone between Kuwait and the Kingdom of Saudi Arabia and demarcating the maritime borders of the area adjacent to it. Kuwait: Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, Year (29), Issue (111)
4) Jean-Jacques Berbey. (2003). The Arabian Peninsula is the holy land of Islam and the homeland of Arabism and the oil empire. Riyadh: Riyadh Press.
5) George Lenchowski. (1961). Oil and the state in the Middle East. Beirut: Translated by: Najda Hajar and Ibrahim Abdel Sattar, 1st edition.
6) Khalil Ali Murad. (1987). the development of American policy in the Arabian Gulf region (1941-1947). Basra:

University of Basra - Center for Basra and Arabian Gulf Studies.

7) David H. Finney. (1960). Desert oil. Beirut: Dar Al-Kutub Press.

8) Asharq Al-Awsat newspaper. (May 24, 2008). Asharq Al-Awsat newspaper. Retrieved from www. Wikipedia. org

9) Umm Al-Qura newspaper. (Safar 24, 1369 AH - November 25, 1949 AD). Saudi oil. Umm Al-Qura newspaper, 4.

10) The voice of the vanguard. (2012). the story of petroleum monopolies in the Arabian Peninsula. Beirut: Al-Safa Press.

11) Talib Muhammad Wahim. (1982). British-American competition for Arabian Gulf oil. Baghdad: Arab Renaissance House.

12) Abd al-Rahman Abd al-Karim al-Ubaid. (1984). this is our country - Jubail - it is past and present. Riyadh: Without a place of publication.

13) Abdullah Nasser Al-Subaie. (May 7, 2006). King Saud bin Abdulaziz's positions towards Aramco.Al-Dara Magazine, page 65.

14) Aziz Muhammad Habib. (1975). The Arab world from the Gulf to the ocean. Saudi Arabia.

15) Ghassan Salama. (1980). the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia since 1945 - a study in international relations. Beirut: On the website www. Faculty. Ksu. SA. Retrieved from Ghassan Salama, The Foreign Policy of the Kingdom of Saudi Arabia Since 1945 - A Study in International Relations, (Beirut, 1980), p. 363; "Oil in Saudi Arabia.

16) Vasiliev. (1986). History of Saudi Arabia. Moscow, 1986.

17) Fawzia Saber Muhammad. (1998). American attempts to dominate the oil of the Arabian Gulf 1914-1990. Kuwait: Cultural position.

18) Verado Ladoset. (2007). "The Oil and Gas Industry in the Kingdom of Saudi Arabia," in, the Oil and Gas Sector in the Gulf Region – Possibilities and Limitations. Dubai: Emirates Press.

19) Diyarna and the World magazine. (1978). A reading of Saudi petroleum statistics for the year 1977. Qatar: Year (3), Issue (31.(

20) Muhammad Labib Shuqair, owner of gold. (1969). Documents and texts of petroleum agreements in the Arab countries. Cairo: Al Nahda Press.

21) Mahmoud Taha Abu Al-Ela. (1965). Geography of the Arabian Peninsula. Cairo: Dar Al Nahda Al Arabiya.

22) Nasr Al-Sayyid Nasr. (1968). Lectures on the geography of Arab petroleum. Cairo: League of Arab States.

Helmut Mejoher (1942) (Saudi Arabia's Vital Link to the west – Som Political – strategic and tribal aspects of the Transa rabian Pipeline (TAP) in the stage of Planning. U.S.A, October